

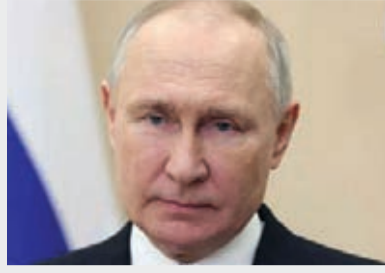
تحذيرات محلية ودولية من تصاعد الضغوط التضخمية في مصر وسط توقعات باتجاه السياسة النقدية لرفع الفائدة



٤ محددات حكمت تحركات الموقف المصري وتحالفاته من حرب إيران و الصهيونية

- 1 عدم جر المنطقة لحرب ستاكل الأخضر و اليباس
- 2 الحفاظ علي مقدرات الشعوب الخليجية
- 3 رفض الاصطفاف مع المخططات الصهيونية
- 4 تهيئة الأرضية لتفاهات أولية بين الطرفين

ورقة بردي 08



مصر والمغرب
تؤسان لمرحلة
جديدة من الشراكة
الاقتصادية



رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب
alhasad.com.eg

الحصاد

النقد
١٢ أبريل ٢٠٢٦

الرؤية الغائبة أمام عينيك

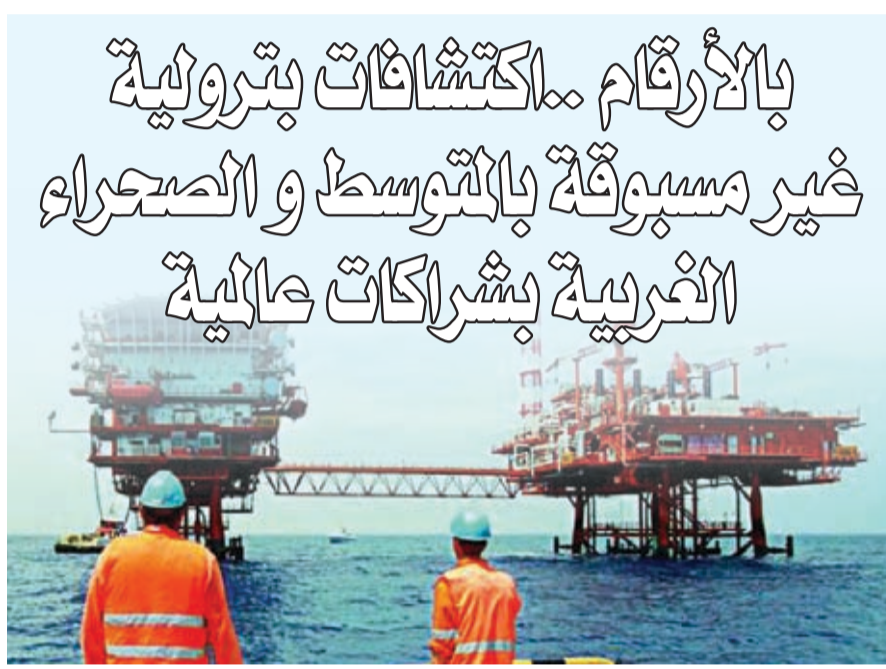


احتياطي النقد
الأجنبي يواصل
الارتفاع و يحقق
مستوي تاريخي جديد



خبراء يرصدون ما وراء تطوير الجنيه
المعدني وطرح فئة الـ ٢ جنيه

التوتر الإقليمي يعيد رسم خارطة
سوق السيارات في مصر



بالأرقام .. اكتشافات بترولية
خير مسبوقة بالتوسط و الصحراء
الحرية بشراكات عالمية



عودة قطار «الطروحات» وسط
جدل واسع حول توقعيات الطرح

انتفاضة مصرفية وإدارات متخصصة لتجنب
عملاء البنوك عمليات الاحتيال الالكتروني

شهادة «القمة» الثلاثية ذات العائد الثابت
واحصل على 1.5% نقاط ولاء من قيمة الشهادة تستبدل مقدماً

16% عائد مميز + 1.5% نقاط ولاء تستبدل مقدماً

شهادة القمة عائد شهري
EGP 1,000

بنك مصر BANQUE MISR
19888
www.banquemisr.com

مصر تنتقل من المستوى المتوسط
للمنخفض في مؤشر الإرهاب العالمي

كتب - أحمد إبراهيم

سجلت مصر تراجعاً ملحوظاً في مستويات الإرهاب وفقاً لمؤشر الإرهاب العالمي لعام 2026 الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام.

انتقلت الدولة المصرية من المستوى المتوسط إلى المستوى المنخفض بعد احتلالها المركز 32 عالمياً، مقارنة بالمركز 29 في العام السابق.

يعتمد المؤشر في تصنيفه لـ 163 دولة على أربعة مؤشرات فرعية دقيقة، حيث يقيس عدد الحوادث الإرهابية والوفيات الناتجة عنها.

يرصد التقرير كذلك عدد الإصابات وحالات اختطاف الرهائن خلال العام، مما يبرز تحسناً ملموساً في الحالة الأمنية للبلاد.

وزير الصناعة يبحث حوكمة طرح الأراضي الصناعية وتيسير الإجراءات للمستثمرين

التقى المهندس خالد ماش، وزير الصناعة، اللواء مهندس ناصر فوزي، مدير المركز الوطني لتخطيط استخدامات الأراضي الدولة، بمقر المركز، لبحث البات حوكمة منظومة طرح الأراضي الصناعية وتيسير الإجراءات على المستثمرين الصناعيين، بحضور المهندس محمد الجوسقي، رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وعدد من قيادات وزارة الصناعة.

وفي مستهل الاجتماع، أكد الوزير الدور المحوري للمركز في توفير قاعدة بيانات دقيقة تساهم في بناء منظومة صناعية متكاملة، بما يساعد المستثمرين النهائيين من خلال التصنيع على اتخاذ قراراتهم بشكل صحيح ودقيق.

مصر تشارك في إطلاق برنامج إقليمي لتعزيز التجارة الرقمية بالمنطقة

شارك الدكتور محمد فريد صالح، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، في فعاليات إطلاق البرنامج الإقليمي للتجارة الرقمية والتجارة الإلكترونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بمشاركة أذربيجان، إيجورست، سفيرة ورئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي لدى مصر، وعدد من ممثلي الاتحاد الأوروبي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) ومركز التجارة الدولية، إلى جانب شركاء التنمية والمؤسسات الدولية.

ويأتي إطلاق البرنامج في إطار دعم جهود التحول الرقمي وتعزيز

الرئيس السيسي يبحث منظومة الأمن الغذائي وتوافر السلع الاستراتيجية وتعزيز المخزون الأمن

كتب - أسامة السيد

اجتمع - يوم أمس السبت - الرئيس عبد الفتاح السيسي مع الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، والدكتور شريف فاروق وزير التموين والتجارة الداخلية، وعلاء الدين فاروق وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، والعقيد الدكتور بهاء الغنام المدير التنفيذي لجهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة.

وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية بأن الاجتماع تناول منظومة الأمن الغذائي، بما في ذلك إنتاج وتوزيع السلع الاستراتيجية، بهدف ضمان وجود مخزون أمن لعدد زمني مطمئنة، بما يساهم في ضبط الأسواق وتحقيق التوازن في الأسعار، في ظل التطورات التي تشهدها المنطقة وتأثيراتها على سلاسل الإمداد والتمويل.

وفي هذا السياق، أشار وزير التموين والتجارة الداخلية إلى أن أرصدة السلع الأساسية، وتشمل القمح والأرز والسكر والزيوت والمكرونة واللحوم، عند مستويات مطمئنة للغاية، بما يضمن مواجهة تداعيات الأزمة الحالية وتأثيراتها على سلاسل الإمداد العالمية، واستمرار توافر السلع.

وأوضح السفير محمد الشناوي، المتحدث الرسمي، أن الاجتماع تناول

وزير المالية في مؤتمر صحفي: زيادة أجور العاملين بالدولة «معمول حسابها في الموازنة الجديدة» وتصرف مع مرتبات يوليو المقبل

كتب - رضوى عبدالله

أكد أحمد كجوك وزير المالية، أن الموازنة الجديدة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٧ تعزز فرص الاستثمار، وتدفع مسار الشراكة مع القطاع الخاص، موضحاً أن الشراكة مع مجتمع الأعمال ركيزة أساسية لتحقيق نمو اقتصادي ٥،٤٪ يعكس أثره على حياة الناس.

أوضح الوزير، في مؤتمر صحفي أمس، أنه تم تخصيص ٩٠ مليار جنيه لبرامج مساندة النشاط الاقتصادي، وتخفيض الإنتاج والتصنيع وزيادة الأعمال، وزيادة الصادرات الخدمية والسلعية، لافتاً إلى تخصيص ٤٨ مليار جنيه لرد الأعباء التصديرية ومساندة المصدرين وفتح آفاق جديدة للتعاون في الأسواق العالمية بعمليات تنافسية.

أضاف أنه تم تخصيص ١,٧ مليار جنيه لدعم القطاع السياحي وزيادة العرف الفندقية لاستيعاب المزيد من السياح، و٦ مليارات جنيه تسهيلات تمويلية للقطاعات الإنتاجية لتعظيم قدراتها الصناعية والزراعية، مؤكداً أنها تعمل بتسويق وطموح لجذب وتعزيز الصناعة

عقد اجتماع تنسيقي ضم كلا من وزير التموين والتجارة الداخلية، شريف فاروق ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي، علاء فاروق، والمدير التنفيذي لجهاز مستقل مصر للتنمية المستدامة، بهاء الغنم، بمقر الجهاز، وذلك في إطار جهود تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية، بما يسهم في تحقيق التكامل بين عناصر «مثلث الأمن الغذائي» المتمثلة في الإنتاج والتوزيع وإدارة المخزون الاستراتيجي.

عقد اجتماع تنسيقي ضم كلا من وزير التموين والتجارة الداخلية، شريف فاروق ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي، علاء فاروق، والمدير التنفيذي لجهاز مستقل مصر للتنمية المستدامة، بهاء الغنم، بمقر الجهاز، وذلك في إطار جهود تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية، بما يسهم في تحقيق التكامل بين عناصر «مثلث الأمن الغذائي» المتمثلة في الإنتاج والتوزيع وإدارة المخزون الاستراتيجي.

تحف فاتورة استيراد بـ ٩,٥ مليار دولار

بالأرقام .. اكتشافات بترولية غير مسبوقه بالموسط و الصحراء الغربية بشركات عالمية

إيني» تعلن عن اكتشاف غاز جديد باحتياطي تريليوني قدم مكعب غاز و ٢٠ ألف برميل مكثفات ..

استراتيجية في إدارة الإمدادات، لافتاً إلى أن القدرة على المناورة بين الإنتاج المحلي والاستيراد وإعادة التصدير تعزز من مكانة مصر كمرکز إقليمي للطاقة. ويقول الدكتور هشام عيسى، عضو اتحاد خبراء البيئة العرب، إن اكتشافات الغاز الطبيعي الجديدة، تمثل قيمة مضافة كبيرة للاقتصاد المصري، لأنها تعمل على تنوع المصادر البترولية، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاج، وزيادة تصدير الغاز الطبيعي المصري للخارج والعمالة الأجنبية، بالإضافة إلى سد فجوة الغاز الطبيعي الموجودة في مصر، حيث شهدت الدولة أزمة في توافر الغاز من خلال تعطل حقل ظهر من ناحية، ومن ناحية أخرى التغيرات الجيوسياسية من منطقة الشرق الأوسط التي انعكست بطبيعة الحال على حجم تبادل الغاز الطبيعي مع دول الجوار وأكد أن اكتشافات الجديدة تعكف متفلسا جيدا للاقتصاد المصري والاقتصاد البترولي بشكل خاص، لافتا النظر إلى دورها في زيادة العمالة في هذا القطاع الحيوي ، وأشار إلى أن الشركات الوطنية في مصر قدرتها بالنسبة لاكتشافات، تحتاج إلى تفنن استثنائية، فنحن ليست لدينا الشركات الكبرى التي تعمل وحدها في الاكتشافات البترولية بصفة عامة، واكتشافات الغاز بصفة خاصة، ولا سيما عندما يكون هذا الغاز موجودا في مناطق في البحر، وبالتالي تحتاج استثمارات كبيرة جدا، فهذا يعني تدفقات استثمارية مباشرة للاقتصاد المصري، وتعكس بشكل مباشر على التدفقات اللوالية، كما يعني زيادة حصص مصر في الغاز الطبيعي على المستوى العالمي

ويرى عيسى أن هذه الاستثمارات الأجنبية، تعنى زيادة امتعاش الاقتصاد المصري، وقد تنعكس على الشركات الوطنية من حيث نقل الخبرات والتعامل مع التكنولوجيا المتقدمة، ما يزيد من القدرات المصرية في حالات اكتشافات الغاز المستقبلية

ويقول الخبير الاقتصادي الدكتور بلال مشعب: إن اكتشافات الغاز الجديدة تؤمن احتياجات الشعب المصري من الطاقة، وضمان أكبر لتشغيل محطات الكهرباء، خصوصا أن أكثر من 50% من تلك المحطات تعمل بالغاز الطبيعي، وبالتالي فهذه الاكتشافات الجديدة تساهم في سد احتياجات الدولة من الغاز التي تقدر بنحو 8 مليارات دولار سنويا .

وأضاف مشعب أن تلك الاكتشافات تعزز أيضا من مكانة مصر كمرکز إقليمي للطاقة، بالإضافة إلى دور تلك الاكتشافات في عدم تعرض الدولة لأزمة دورية في حال زيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي من الخارج

وأشار إلى أن الدولة ستستفيد الوصول إلى 100 مليار دولار سنويا من القطاع الصناعي، لافتا النظر إلى أن صادرات الغاز الطبيعي تسهم في تعزيز القطاع ككل ، كما أوضح أنه كلما كانت تميز فرص اكتشاف حقول غاز طبيعي جديدة، يكون ذلك تماشيا لخصول الاستثمارية وضع المزيد من الاستثمارات في الدولة المصرية، مما يعزز بشكل كبير احتياطي الغاز الطبيعي الذي يصل إلى 1٠٠ مليار متر مكعب، لافتا النظر إلى أنه سيكون هناك تحسن كبير في مسألة أزمة الكهرباء، التي كان أساسها نقص إمدادات الغاز الطبيعي التي تعتمد عليها محطات الكهرباء بشكل أساسي

بنحو 30% خلال فبراير ومارس 2026، فيما زادت أسعار البنزين 25% والسولار بين 70 و80%، على مستوى الاستهلاك، ارتفع استخدام الغاز لتوليد الكهرباء إلى 2.98 مليار متر مكعب في يناير 2026 مقارنة بـ 2.77 مليار في يناير 2025، بينما تحتاج محطات الكهرباء، يوميا إلى 110 ملايين متر مكعب غاز إضافة إلى 6 آلاف طن مازوت. وفي المقابل، تسعى الدولة لزيادة الإنتاج عبر برنامج يشمل حفر 484 بئرا خلال 5 سنوات باستثمارات 16.7 مليار دولار، مع استهداف الوصول إلى 6 مليارات قدم مكعب يوميا من الغاز ومليون برميل نפט يوميا بحلول 2030، إلى جانب حفر 106 آبار استكشافية خلال 2026 فقط

وتعليقا على ذلك يقول مصطفى ابوسريع، أستاذ هندسة الطاقة، إن الفجوة الحالية التي تتراوح بين 2.2 و2.4 مليار قدم مكعب يوميا تعكس تراجع الإنتاج من مستويات 7.2 مليار قدم مكعب إلى نحو 4.1 مليار، وهو ما يجعل الإضافات الجديدة التي بلغت 49 و34 و26 مليون قدم مكعب خلال 2026 غير كافية لسد العجز فوري.

وأضاف ابوسريع أن نمو الإنتاج المتوقع خلال 2026 بنسبة تتراوح بين 1% و8% مقارنة بعام 2025 قد يساهم في تخفيض الفجوة تدريجي، لكنه يظل موهنا بتسريع أعمال التنمية في الحقول الجديدة وزيادة كثافة الحقول القائمة باستخدام تقنيات حديثة.

وتشكفت المكثورة وفاء علي أستاذ الاقتصاد والطاقة، إن فقدان 1.1 مليار قدم مكعب يوميا من الإمدادات الخارجية يمثل صدمة مباشرة للسوق، خاصة مع ارتفاع أسعار النفط إلى 122.80 دولار البرميل، وهو ما يضاعف الضغوط على فاتورة الاستيراد التي بلغت 9.5 مليار دولار في 2025-2026.

وأشارت إلى أن زيادة الاعتماد على الاستيراد ما بين 150 و160 شحنة غاز سنال بقيمة تتراوح بين 8 مليارات دولار يكشف عن التحول الاستراتيجي في مصر حيث سيهيكل الإمدادات، وذلك في ظل ارتفاع تكلفة تأمين الطاقة مقارنة بعام 2025.

وأكدت أن السيناريو المتوقع خلال العامين المقبلين يعتمد على نجاح حفر 106 آبار جديدة في إضافة ما بين 300 و500 مليون قدم مكعب يوميا وهو بقلص الفجوة بشكل تدريجي، دون أن ينهي الاعتماد على الاستيراد بشكل كامل في المدى القريب. وفي جانبه، قال مصطفى هلال، خبير اقتصاديات الطاقة، إن وتيرة الاكتشافات الجديدة في مصر كشفت عن تحول نوعي في كثافة أنشطة البحث والاكتشاف، وهو موضحا أن متوسط زمن ربط الاكتشافات بالإنتاج تراجع إلى أقل من 12 شهرا في بعض الحقول، وهو ما يسرع من الاستفادة الاقتصادية المباشرة ويقلل الفاقد الزمني بين الاكتشاف والتشغيل.

وأضاف أن الاستثمارات الأجنبية في قطاع البحث والاكتشاف شهدت زيادة ملحوظة تجاوزت 20% خلال العام الأخير، مع دخول شركات جديدة وتوسعات في مناطق الامتياز، وأن مناطق البحر المتوسط والصحراء الغربية لا تزال تمتلك احتياطات واسعة غير مستغلة بالكامل.

وأشار خبير اقتصاديات الطاقة إلى أن تطوير البنية التحتية لاستقبال وتداول الغاز، خاصة النفطية والسائلة وإعادة التكوين، يمنح مصر مرونة



حتى فبراير، منها 11 اكتشافاً خلال يناير فقط إضافة 49 مليون قدم مكعب غاز يوميا و8800 برميل زيت ومكثفات. وفي فبراير أضيفت 34 مليون قدم مكعب غاز و5200 برميل يوميا قبل أن يعزز اكتشافات IX-SKAL» في مارس الإنتاج بنحو 26 مليون قدم مكعب يوميا وهو يكشف الجهود المصرية المتسارعة في تحقيق الاكتشافات مقارنة بعام 2025.

وأظهرت خريطة الإنتاج أن الصحراء الغربية تستحوذ على 56% من إنتاج النفط مقابل 23% لخليج السويس و12% للصحراء الشرقية و9% لسيناء، بينما يتركز 62% من إنتاج الغاز في البحر المتوسط، و19% في دلتا النيل و18% في الصحراء الغربية.

وعلى الرغم من الزيادة في الاكتشافات إلا أنها تصطدم بفجوة هيكلية في السوق المحلي، إذ يبلغ استهلاك مصر اليومي من الغاز 6.2 مليار قدم مكعب في 2026، مقابل إنتاج يودين في 3.8 و3.9 مليار قدم مكعب، وهو ما يخلق فجوة تتراوح بين 2.2 و2.4 مليار قدم مكعب يوميا، وترجمه هذه الفجوة إلى تكلفة استيراد سنوية تتراوح بين 3.5 و4.5 مليار دولار للغاز فقط، إضافة لفاتورة طاقة إجمالية تصل إلى 9.5 مليار دولار في السنة المالية 2025-2026 مقارنة بـ 6 مليارات دولار في العام السابق.

وتفاقمت الضغوط مع توقف إمدادات الغاز من الخارج، حيث فقدت مصر نحو 1.1 مليار قدم مكعب يوميا كانت مستوردة من الشرق، وهو ما يمثل قرابة 50% من الجفوة اليومية . كما توقف إنتاج 350 مليون قدم مكعب يوميا كانت موجهة للتصدير عبر مصنع أكر، مع إعادة توجيه 100 مليون قدم مكعب للسوق المحلي.

وفي محاولة لتخفيف الأزمة، رعت الحكومة استخدام المازوت في محطات الكهرباء، من 6 آلاف طن يوميا إلى 26 ألف طن، وزيادة تجاروت 300% بالتوازي مع التوسع في استيراد الغاز البسيال عبر منظومة بطاقة 2.7 مليار قدم مكعب يوميا، مع خطة لاستقبال 2033 شحانات خلال 2026، إضافة إلى تعاقبات تجاوز 8 مليارات دولار لشراء ما بين 150 و160 شحنة . وفي هذا السياق، أكد وزير البترول أن الأسعار العالمية شهدت قفزات حادة، حيث ارتفعت تكلفة النفط

كبير من خلال عمليات الاستكشاف القريبة من الحقول والبنية التحتية. ويأتي حفر بئر دينيس I-W في أعقاب الاتفاقية المزمرة الموقعة في يوليو 2025 مع الهيئة المصرية العامة للبترول والشركة المصرية العامة للغازات لتجديد امتياز التمساح لمدة 20 عاماً، وتتولى شركة إيني إدارة عقد تطوير دينيس ضمن امتياز التمساح حصصاً تشغيلية تبلغ 50%، إلى جانب شركة بي بي التي تمتلك النسبة المتبقية البالغة 50%، ويتم تشغيل هذا الأصل من خلال شركة بترول، وهي شركة التشغيل المشتركة بين إيني والهيئة المصرية العامة للبترول.

وتنشر تقديرات أولية، إلى احتواء أحدث اكتشافات غاز في مصر على نحو تريليوني قدم مكعب من الغاز، إلى جانب نحو 130 مليون برميل من المكثفات، ما يعزز من فرص دعم الاحتياطات والإنتاج في البلاد خلال السنوات المقبلة. ويشمل أحدث اكتشافات غاز في مصر إضافة مهمة إلى قاعدة الموارد البترولية، خاصة في ظل العقبات التي تواجهها أسواق الطاقة عالمياً، والحاجة إلى تعزيز الإنتاج المحلي.

ومن المتوقع أن يسهم اكتشافات الغاز في نشر دينيس بدعم خطط الدولة لزيادة الإنتاج وتقليل الاعتماد على الواردات، إلى جانب تعزيز قدرات التصدير في حال تحقيق فوائض مستقبلية. ويعد اكتشاف غاز في بئر دينيس على بُعد نحو 70 كيلومتراً من الساحل، في مياه يصل عمقها إلى 95 متراً، وهو موقع يتمتع بميزة تنافسية مهمة، تتفرد في قربه من البنية التحتية القائمة، إذ يوجد أقل من 10 كيلومترات عن الشبكات المحلية. وتعد الميزة عاملاً رئيساً في تسريع عمليات التنمية والإنتاج، مقارنة بالاكتشافات البعيدة التي تتطلب استثمارات ضخمة في البنية التحتية الجديدة. ويشبه اكتشاف اكتشافات اكتشاف غاز في بئر دينيس من حيث الخصائص الجيولوجية وحجم التمساح الجاور، الذي بدأ الإنتاج منذ عام 2001، إذ يحتوي على خزانات كبيرة.

وتعمل إيني في مصر منذ عام 1954، وتمتلك محافظة متوعدة تشمل الاستكشاف والتطوير والإنتاج، مع إنتاج نפט وغاز يصل إلى 242 ألف برميل من النفط الكافي سنوياً بحلول عام 2025.

ويشير إلى إمكانات إنتاجية واسعة، وكانت وزارة البترول والثروة المعدنية أعلنت عن تحقيق شركة إيني العالمية بالتعاون مع الهيئة المصرية العامة للبترول كشفاً جديداً للغاز الطبيعي بالصحراء الغربية، وذلك عقب حفر البئر الاستكشافية IX-SKAL» بمنطقة جنوب كلابشة.

وأعلنت الوزارة، إن الكشف الجديد يأتي في إطار نتائج جهود تحفيز الاستثمار لزيادة الإنتاج المحلي من الغاز الطبيعي وتقليل فاتورة الإنتاج، وأضاف أن نتائج الاختبارات الأولية للبئر أظهرت تحقيق معدلات إنتاج يومية تقدر بنحو 26 مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، و2700 برميل مكثفات.

تحف فاتورة الطاقة وأشار الإعلان عن عدد من الاكتشافات البترولية في مصر خلال عام 2026، التمساح عما إذا كان في وقت لهذه الاكتشافات أن تخفف فاتورة طاقة 9.5 مليار دولار، وهل تكفي الاكتشافات الجديدة لتقليل الاعتماد على الاستيراد الذي يضغط على الموازنة العامة ؟

ومع تسارع تداعيات الاعتماد الإبرائية على دول الخليج واضطرار أسواق الطاقة، تحرك مصر على مساريين متوازيين، تكثيف الاكتشافات البترولية واحتواء فجوة الغاز المتزايدة، حيث سجل قطاع البترول منذ بداية 2026 نحو 16 اكتشافاً جديداً

تشهد مصر طفرة في اكتشافات الغاز الطبيعي خلال 2025-2026، حيث أعلنت وزارة البترول عن كشف جديد «دينيس» بالموسط باحتياطات احتياطية تصل إلى 2 تريليون قدم مكعب و 130 مليون برميل مكثفات، كما تم تسجيل 16 اكتشافاً جديداً في أول شهرين من 2026، أبرزها في الصحراء الغربية، مع حقول واعدة مثل النرجس، مما يدعم جهود زيادة الإنتاج لتقليل فاتورة الاستيراد.

وشملت قائمة أبرز مستجدات اكتشافات الغاز والنفط في مصر (2025-2026)، اكتشاف بئر دينيس (2026)، حيث أعلنت شركة إيني الإيطالية عن كشف بئر دينيس قبالة بوسعيد باحتياطات تقدر بـ 2 تريليون قدم مكعب، وهو ما يعزز القدرة على زيادة الإنتاج بسرعة نظر لقربه من البنية التحتية القائمة.

كما شملت القائمة اكتشافات الصحراء الغربية (2026)، حيث نجحت شركة إيني بالتعاون مع الهيئة المصرية العامة للبترول في تحقيق كشف جديد (IX-SKAL) بمنطقة جنوب كلابشة، مما يضيف إنتاجاً يوميا يقارب 26 مليون قدم مكعب من الغاز و2700 برميل مكثفات.

ومن ضمن الاكتشافات أيضا : حقل النرجس (2026)، حيث تعمل شركة شيفرون تعمل على تسريع تنمية حقل النرجس (باحتياطات 4 تريليونات برميل بترولية متوقعة تصل إلى 600 مليون قدم مكعب يوميا،

كذلك حققت شركة الفرعونية البترول 1.5 تريليون قدم مكعب احتياطات محتملة، وتم الإعلان عن 29 اكتشاف للغاز خلال العام المالي 2025-2024 باحتياطات إجمالية تبلغ 1.85 تريليون قدم مكعب.

قبل أيام ، استقبلت الأوساط الاقتصادية بترحيب واسع ، إعلان شركة إيني عن اكتشاف هام للغاز والمكثفات في مصر، وذلك بعد نجاح حفر بئر الاستكشاف «دينيس بيلو 1» في امتياز التمساح، الواقع قبالة سواحل شرق البحر الأبيض المتوسط

وتشير التقديرات الأولية إلى وجود حوالي تريليوني قدم مكعب من الغاز في الموقع (GIIP) البالغ 130 مليون برميل من المكثفات المتاحة، فيما يقع حقل دينيس بديلو المكثف على بعد 70 كيلومترا من الشاطئ في مياه يصل عمقها 95 مترا، وعلى بعد أقل من 10 كيلومترات من البنية التحتية القائمة، مما يتيح تكاملا كبيرا لتطويرة بسرعة.

وعلى غرار حقل التمساح الجاور، الذي بدأ الإنتاج فيه منذ عام 2001، فإن دينيس سيوفر ربحا إضافيا هائلا بالنظر إلى جودة ممتازة، ويبلغ سمك الصافي حوالي 50 مترا.

ويجسد الإعلان، يعزز هذا الاكتشاف التزام وشركة إيني بدمج الأهداف الوطنية لصر في تعزيز الاحتياطات وزيادة إنتاج الغاز، مما يسهم في تعزيز أمن الطاقة في البلاد، كما يؤكد هذا الاكتشاف الجديد نجاح استراتيجية إيني في تجديد أصول الإنتاج بشكل

خبراء:
الاستثمارات الأجنبية في قطاع البحث والاستكشاف شهدت زيادة ملحوظة

خاص - الحصاد

لمواجهة المنافسة داخل إفريقيا

مصر تتوسع في «صناعة الأسمدة» بجزمة استثمارات من خلال شركات عالمية ومحلية

مايو/ أيار ٢٠٢٥ جوالى ٤٢٧ دولاراً للطن، بزيادة قدرها ١١٨ دولاراً عن العام السابق. وهذه الأرقام تضع المنتج الإثيوبي، المدمج بخان محلي ويعود ثابتة مع «جي سي إل» الصينية، ووفقاً لتقرير معهد الشؤون الخارجية الإثيوبي ، الذراع البحثية لوزارة الخارجية بإديس أبابا، فقد انتقلت إثيوبيا من مرحلة «المستورد الصافي» الذي يعانى من ضغوط حادة على احتياطات النقد الأجنبي، إلى مرحلة «المنتج السديافي»، بعد توقيع عقد في أغسطس ٢٠٢٥ مع مجموعة «دانغوت» الصينية بقيمة ٢.٥ مليار دولار لإنشاء مجمع لأسمدة اليوريا في منطقة أوغادين على الحدود الإثيوبية مع إقليم الصومال.

ويشير تقرير المعهد إلى أن الصنعة، القريب من حقول الغاز الطبيعي المستكشفة حديثاً، يستهدف إنتاج ٣ ملايين طن متري سنوياً من اليوريا، وبالمقارنة مع إحصاءات الاستهلاك المحلي التي سجلت استخدام ١.٢ مليون طن في ٢٠٢٣، فإن الفجوة الإقبال للتصدير سيصل إلى ١.٨ مليون طن سنوياً، بما يحقق الكفاءة، الذاتي وتجاوز إجمالى احتياجات دول الجوار مثل جيبوتي وإريتريا والصومال مجتمعاً، ويجعل إثيوبيا مركزاً إقليمياً للطاقة والمستلزمات الزراعية لدول المنطقة المحيطة بها، ويضع التقرير الإثيوبي أن المشروع يعتمد على ملكية محلية بنسبة ٦٠/١٠٠ مجموعة «دانغوت» الصينية و٤٠٪ لشركة الاستثمار الإثيوبية المناهضة للصين.

الجغرافيا والطاقة والسياسة. جاء قرار الاستثمار لصناعة الأسمدة في وقت تطبق فيه الحكومة إجراءات تقشفية واسعة لترشيد الإنفاق، تشمل تقليص الإنارة العامة وتقييد النشاط التجاري بغلق المحلات والنورش والتعبئة في التاسعة مساءً، بينما اختارت في المقابل تحسين قطاع الأسمدة باعتباره أحد أهم مصادر صيرني المالية وتكنولوجيا. وعهد رئيس الوزراء بعدم انقطاع إمدادات الغاز شريف الجبلي، إن مصانع الأسمدة كافة ستعمل بكامل طاقتها رغم الضغوط الهائلة على قطاع الغاز والنفط لضمان استمرار العمل وتوفير احتياجات المزارعين وخصص التزويد المتعاقد عليها للأسواق الأوروبية والأمريكية لعام ٢٠٢٦، وأوضح الجبلي أن قرار استثناء مصانع الأسمدة من ترشيد الغاز يعبر عن تحول في إدارة الأزمة، من التشفيف الشامل إلى التخصص الانتقائي للطاقة الذي يحدد القطاعات التصديرية في صادرة الأورويات، بينما يكتفي من مواجهة صدمة ارتفاع تكاليف توفير الغاز والتشغيل بسنن الحرب، وضغط لوجستي غير مسبق مع منافسة إقليمية بدمجة بتنامي إنتاج أقل تكلفة.

توقيع عقد إنشاء مشروع إندوراما مصر للأسمدة
«فيريكم مصر»؛ تأسيس شركة جديدة بـ400 مليون دولار..

قرار رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي، في محاولة لحماية صادرات القطاع التي بلغت ٧.٧٣٢ مليارات دولار عام ٢٠٢٥، ووسط ضغوط متصاعدة جراء الحرب الأميركية-الإسرائيلية على إيران، وارتفاع تكاليف الغاز والنفط والشحن، التاسعة مساءً، بينما اختارت في المقابل تحسين قطاع الأسمدة باعتباره أحد أهم مصادر صيرني المالية وتكنولوجيا.

وقال رئيس غرفة الصناعات الكيماوية والأسمدة شريف الجبلي، إن مصانع الأسمدة كافة ستعمل بكامل طاقتها رغم الضغوط الهائلة على قطاع الغاز والنفط لضمان استمرار العمل وتوفير احتياجات المزارعين وخصص التزويد المتعاقد عليها للأسواق الأوروبية والأمريكية لعام ٢٠٢٦، وأوضح الجبلي أن قرار استثناء مصانع الأسمدة من ترشيد الغاز يعبر عن تحول في إدارة الأزمة، من التشفيف الشامل إلى التخصص الانتقائي للطاقة الذي يحدد القطاعات التصديرية في صادرة الأورويات، بينما يكتفي من مواجهة صدمة ارتفاع تكاليف توفير الغاز والتشغيل بسنن الحرب، وضغط لوجستي غير مسبق مع منافسة إقليمية بدمجة بتنامي إنتاج أقل تكلفة.

وإذ أنه في ظل هذه التغيرات، لم يعد التحدي في الحفاظ على الإنتاج بحسب، بل في ضمان حصص داخل سوق يعاد تشكيله تحت ضغط



كشفت شركة فيريكم مصر للأسمدة والكيماويات، عن تطورات جوهرية بشأن مشروعها الاستراتيجي لإنشاء مجمع لاستخراج وتريزير كفاءة الفوسفات ووقف الإنصاح المنشور على شباشات البورصة - مساهمة مصرية جديدة تحت اسم «شركة النيل للتنمية الاقتصادية» بـ 400 مليون دولار، مع مساهمة من الجانبين الأميركي-الإسرائيلي على قدره ٤٠٠ مليون جنيه. وتأتي هذه الخطوة بهدف إقامة مجمع صناعي متكامل بنظام حق الانتفاع في منطقة السخنة الصناعية، متخصص في استخراج وتريزير خام الفوسفات وإنتاج أسمدة فوسفاتية ذات قيمة مضافة عالية.

وأوضحت الشركة أن هيكل ملكية الشركة الجديدة (تحت التأسيس) سيتوزع كالآتي: شركة فيريكم مصر للأسمدة والكيماويات: تستحوذ على الحصة الحاكمة بنسبة 7٠/١٠٠ من إجمالي أسهم رأس المال الصادر، وشركة بولي سيرف للأسمدة والكيماويات المساهم الرئيسي بنسبة مساهمة تبلغ ٢٠/١٠٠، مساهمون آخرون بنسبة مساهمة تبلغ ١٠/١٠٠. ويأتي هذا المشروع لإحاطة بالإنتاج المنشور في أغسطس ٢٠٢٥، حيث يهدف المجمع الجديد إلى استغلال خامات الفوسفات منخفضة الجودة وتحويلها إلى منتجات أسمدة عالية الجودة.

أزمة الغاز وسقط إجراءات تقشفية قاسية في استثمارات الطاقة، استنتت الحكومة المصرية ، مع اعتماد الأسمدة من إجراءات ترشيد استهلاك الغاز، بما يسهم لها بالعمل بكامل طاقتها الإنتاجية. ويأتي

محمد مجيب الدين

محمد مجيب الدين

محمد مجيب الدين

محمد مجيب الدين

04

السنة الثامنة عشر • الاحد 12 ابريل 2026 • العدد 837

في إشارة قوية على قدرة الاقتصاد المصري على امتصاص الصدمات الخارجية احتياطي النقد الأجنبي يواصل الارتفاع ويحقق مستوى تاريخي جديد بوصوله إلى ٥٢,٨٣١ مليار دولار بنهاية مارس ٢٠٢٦

الحاجة لأي بيع اضطراري. قيمة هاتين جنيته، رئيس قسم البحوث بـ «الأبلي فاروس»، إن بيع البنك المركزي أي احتياطات من الذهب عرضه حالياً الصفر بعد أن شهدت أسعار المعدن الأصفر عالمياً هبوطاً كبيراً. وهدت أسعار الذهب العالمية منذ اندلاع الحرب في ٢٨ فبراير الماضي، بنحو ٨,٨٪، لتنتهي تعاملات الأسبوع الماضي عند مستويات ٤٦٠٠ دولار للأوقية مقلصة بعض خسائرها خلال الحرب والتي كانت وصلت لـ ٤٠٠٠ دولار للأوقية بعد صعود قوي للدولار عالمياً.



خبراء يكشفون سبب انخفاض أرصدة الذهب من مكونات الاحتياطي النقدي

أصدر من تراجع خلال مارس بعد هبوط رصيد الذهب الذي كان أكبر داعم في فترات الاحتياطي خلال الأشهر الماضية وتعلق على انخفاض أرصدة الذهب، وقال الخبير الاقتصادي محمد عبدالعال، إن تراجع احتياطي الذهب لا يجب تفسيره كؤشور سلبي، بل يعكس إدارة مرتنة ونشطة للاحتياطي الدولية من جانب البنك المركزي، مشيراً إلى أن الاحتياطي يتكون من سلة متنوعة تشمل العملات الأجنبية وحقوق السحب الخاصة إلى جانب الذهب، وهو ما يمنع صانع القرار من التراجع في التراجع. وأوضح أن انخفاض قيمة الذهب لا يعني بالضرورة بيعه، إذ يرجع في جانب كبير منه إلى تغيرات التوقعات وفقاً للأسعار العالمية، حيث يتم احتساب الذهب بالدولار، وبالتالي فإن تراجع أسعاره عالمياً أو قوة الدولار قد يؤديان إلى انخفاض قيمته. كما تراجع رصيد حقوق السحب الخاصة (SDRs) إلى ٥٤٨ مليون دولار بنهاية مارس، مقابل ٥٥٢ مليون دولار في فبراير، بانخفاض قدره ٤ ملايين دولار. وأضاف أن تراجع رصيد الذهب في مارس رغم زيادة تحويلات المصريين بالخارج، إلى جانب صفقات تحويلات دولية عززت من مكونات الاحتياطي الأجنبية داخل الاحتياطي، وأضاف أن تراجع الذهب يرجع إلى سببين رئيسيين، الأولهما انعكاس التقييم الدولي للأسعار العالمية، وثانيهما احتمال استخدام العملات المالية مثل عمليات التفاضل (Swap) للحصول على سيولة دولية مؤقتة، وهي إجراءات فنية لا تعني فقدان ملكية الذهب. وشأن احتمالية بيع الذهب «على طريقة تركيا»، استعداداً لعمالة هذا السياري، مؤكداً أن مصر حالياً في مرحلة تعزيز وبناء الاحتياطي وليس استنزافه، خاصة مع وصوله إلى مستويات قياسية تقلل

متجاهلا الصراعات والاضطرابات الجيوسياسية، وأصل صافي الاحتياطي الدولية لدى البنك المركزي تسجل مسار تصاعدي خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦، ليعكس تحسناً مستمراً في وضع المركز الخارجي للاقتصاد المصري، مع استقرار نسبي في تدفقات النقد الأجنبي وتعزيز مستويات السيولة الدولية. وكشفت بيانات البنك المركزي المصري عن ارتفاع صافي الاحتياطي النقدي إلى ٥٢,٨٣١ مليار دولار بنهاية مارس ٢٠٢٦، مقارنة بنحو ٥١,٤٥١ مليار دولار بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥، بزيادة إجمالية بلغت نحو ١,٣٨ مليار دولار خلال الربع الأول من العام.

ويأتي هذا الارتفاع في إطار اتجاه عام لتحسين المؤشرات النقدية، بما يعزز من استقرار سوق الصرف ويؤتي من قدرة الاقتصاد على مواجهة أي ضغوط خارجية محتملة. وقال محمد أنيس، المحلل المالي والاقتصادي، إن الاحتياطي النقدي الأجنبي لمصر أظهر قوة واضحة على السمود أمام الصدمات الخارجية مدفوعاً بتغيرات جوهريّة في إدارة السياسة النقدية وسوق الصرف منذ توقيع صفقة رأس الحكمة في مارس ٢٠٢٤.

وأوضح أنيس أن الاحتياطي ارتفع من نحو ٢٥ مليار دولار في مارس ٢٠٢٤ إلى قرابة ٥٢ مليار دولار بنهاية الشهر الماضي، بما يعكس تحسناً ملحوظاً في قدرة الدولة على دعم مركزها الخارجي. وأضاف أن السياسة النقدية خلال الفترة الأخيرة أصبحت أكثر اعتدالاً على المدى القصير، مع الصفاء مع التدخل المباشر من البنك المركزي في تسعير الدولار، وهو ما ساعد من الجوانب التي للاحتياطي لدعم الجنيه، مقارنة بما كان يحدث في فترات سابقة.

وأشار إلى أن خروج الاستثمارات إلى المباشرة بعد مضطرباً وتيرة نفسها على الاحتياطي المركزي، إذ باتت الضغوط تظهر بصورة أكبر في صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك التجارية، بما يحافظ على قوة الاحتياطي ويعزز صلابته أدوات السياسة النقدية.

ولفت إلى أن السوق استوعبت خلال مارس

البنك المركزي يحظر منح التسهيلات الائتمانية للجهات غير المكوّدة

أصدر البنك المركزي توجيهات جديدة للبنوك العاملة في السوق المحلية، شدد خلالها على ضرورة الالتزام الكامل بقواعد الإفصاح عن البيانات الائتمانية، وذلك في إطار تعزيز الشفافية وضمان دقة تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء، بما يدعم استقرار القطاع المصرفي. وأوضح «المركزي»، في كتاب دوري للبنوك، أن تعليماته تأتي استناداً إلى أحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ إلى جانب الكتاب الدوري الصادر في ٢٦ مارس ٢٠٢٤ بشأن تحديث القواعد المنظمة لنظام تسجيل الائتمان، والذي أرمز بالبنوك وجهات منح الائتمان بالإنصاف عن التحويلات للقسمه للعملاء لدى شركات الاستعانة والتصنيف الائتماني، وكذلك ضمن نظام تسجيل الائتمان والبيانات المركزي، مشيراً إلى أنه تبين وجود عدم التزام من جانب بعض جهات منح الائتمان غير المصرفية بقواعد القواعد، ما قد يؤثر سلباً على دقة البيانات الائتمانية المتداولة، وبالتالي على قرارات منح التمويل.

ووجه البنوك بعدم منح أو تجديد أي تسهيلات ائتمانية لصالح جهات تتخذ من تسجيلها (توكيديها) إلى لدى البنك المركزي، وقامها بالإفراج الكامل عن بياناتها الائتمانية ضمن شبكة معلومات البنك المركزي، وذلك لدى الشركة المصرية للاستعلام والتصنيف الائتماني. وشدد على أنه في حال وجود مديونيات قائمة لتلك الجهات غير المترتبة، يتعين وضعها تحت المراقبة، حال عدم توفيق أوضاعها خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، مع إلزام البنوك بإخطار هذه الجهات بضمون التعليمات الجديدة، وأكد «المركزي» أن الإجراءات ستستهدف تعزيز تكامل قاعدة البيانات الائتمانية، ما يسهم في تحسين جودة قرارات الائتمان، واستقرار النظام المصرفي في مصر.

وقد شملت المسابقة أيضاً حصول العملاء على كاش بالبطاقات الائتمانية، والتي تم إطلاقها خلال شهر رمضان المبارك، حيث أسفرت عن فوز «هاني العتال» عضو مجلس الإدارة الكبرى «هاتف iPhone 17»، وذلك بعد تسجيله أعلى معدل استخدام لبطاقة البنك في عمليات الشراء.

أعلن بنك saib عن نجاح حملته الترويجية الخاصة بالبطاقات الائتمانية، والتي تم إطلاقها خلال شهر رمضان المبارك، حيث أسفرت عن فوز «هاني العتال» عضو مجلس الإدارة الكبرى «هاتف iPhone 17»، وذلك بعد تسجيله أعلى معدل استخدام لبطاقة البنك في عمليات الشراء. وقد استهدفت الحملة تشجيع العملاء على زيادة استخدام بطاقتهم الائتمانية في المعاملات اليومية خلال شهر رمضان، إلى جانب تعزيز ثقافة الدفع الإلكتروني،



بنك مصر يحصد شهادة الأيزو 41001:2018 في نظم إدارة المراق والصيانة

البنك نحو تطبيق اليات حديثة وفعالة تدعم تحقيق أهدافه الاستراتيجية وترفع كفاءة الأداء المؤسسي، وأشاد عبدالوهاب بالجهود المبذولة والتطوير المستمر في أنشطة وإجراءات العمل داخل القطاع الهنسي وكافة قطاعات البنك، مؤكداً أهمية الاستخدام الأمثل للموارد، والالتزام بالمعايير الدولية لنظم الإدارة، بما يعزز مفاهيم الجودة الشاملة والحوكمة الرشيدة والاستدامة.

كما أشار إلى أن هذا الإنجاز يعكس ثقة العملاء الذين يضعهم البنك في صدارة أولوياته، باعتباره مزاجات شاملة تتكاتف من توافق السياسات والمعايير العالمية في مختلف عملياته، حيث حصل القطاع الهنسي بالبنك على شهادة الأيزو 41001:2018 الخاصة بنظم إدارة المراق والصيانة، وذلك من خلال مؤسسة Global Inter Certification الأمريكية، عبر وكيلة شركة GIC Egypt for Certification.

وقام حسام الدين عبد الوهاب، نائب الرئيس التنفيذي لبنك مصر، بتسلم الشهادة من الدكتور محمد عمرو أبو العلاء، مدير عام شركة GIC Egypt for Certification، وذلك بحضور المهندس هاني السوقي، مستشار وزير الصناعة للمواصفات والجودة والاقتصاد، والمهندس إيهاب جاهر، رئيس قطاع الشؤون الهندسية والمقارعة بالبنك، إلى جانب عدد من قيادات البنك والجهة المنحة.

وأكد نائب الرئيس التنفيذي أن الحصول على شهادة ISO 41001:2018، وهي المعيار الدولي المنشود لنظم إدارة المراق والصيانة، يعكس التزام البنك على تنظيم وإدارة أنشطة المراق والصيانة وفق أفضل الممارسات العالمية، بما يسهم في تعزيز كفاءة التشغيل، واستدامة الأصول، وتحسين جودة الخدمات المقدمة، وأضاف أن تبني هذا النظام يعكس توجه

أعلن بنك saib عن نجاح حملته الترويجية الخاصة بالبطاقات الائتمانية، والتي تم إطلاقها خلال شهر رمضان المبارك، حيث أسفرت عن فوز «هاني العتال» عضو مجلس الإدارة الكبرى «هاتف iPhone 17»، وذلك بعد تسجيله أعلى معدل استخدام لبطاقة البنك في عمليات الشراء. وقد استهدفت الحملة تشجيع العملاء على زيادة استخدام بطاقتهم الائتمانية في المعاملات اليومية خلال شهر رمضان، إلى جانب تعزيز ثقافة الدفع الإلكتروني،

محافظ البنك المركزي ورئيس الأعلى لتنظيم الإعلام يوقعان بروتوكولا لتعزيز تنظيم المحتوى الرقمي المصري



وقع حسن عبداللّه، محافظ البنك المركزي المصري، والمهندس خالد عبدالعزیز، رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، بقرار بروتوكول تعاون في إطار التنسيق والتكامل بين الجانبين، بحضور رامي أبو النجاء، نائب محافظ البنك المركزي، ومحمد شعبان، وكيل المحافظ للقطاع القانوني، والمستشار ياسر العبدی، أمين عام المجلس، ونهال أورخان، القائم بأعمال رئيس الإدارة المركزية للاتصال المجتمعي بالبنك.

ويهدف بروتوكول التعاون إلى إرساء إطار تعاون مؤثر بين الطرفين يسهم في تنظيم المحتوى الرقمي المصري، وبما تنشره البنوك على مواقعها الإلكترونية وتطبيقاتها المختلفة، في إطار حرص

المالية وغيرها من البيانات، كما يتولى البنك المركزي، بتجديد كيفية النشر وبوسائله، فضلاً عن وضع المعايير والتطلعات والاصلاحيات المنظمة لاستعمال تلك المواقع.

ويختص مجلس إدارة البنك المركزي، بتحديد البيانات الواجب نشرها على المواقع الإلكترونية والجهات المرخص لها، مثل الإفصاح عن الخدمات المصرفية وأسعارها، ونشر القوائم



«البنك العربي الأفريقي الدولي» يوقع شراكة استراتيجية مع «كولوديل بانكر مصر» لتقديم حلول عقارية وتمويلية متكاملة لعملائه



أعلن البنك العربي الأفريقي الدولي عن توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية مع شركة كولوديل بانكر مصر، إحدى كبرى شركات الوساطة العقارية، بهدف تقديم حزمة متكاملة من الخدمات للعملاء وتعزيز فرص الاستثمار العقاري في السوق المصري. وقد وقع الاتفاقية كل من دينا زكري، رئيس قطاع التجزئة المصرفية بالبنك العربي الأفريقي الدولي، وكريم زين، الرئيس التنفيذي لشركة كولوديل بانكر مصر، وذلك يوم ٨ أبريل في مقر الرئيسي للبنك، بحضور رجب الصاوي، الرئيس التنفيذي للقطاع التجاري (CCO) بالبنك. جانب عدد من قيادات والمسؤولين من الجانبين. تهدف هذه الشراكة إلى دعم الحلول المصرفية التي يقدمها البنك العربي الأفريقي الدولي مع الخبرات المتخصصة لشركة كولوديل بانكر مصر في مجال الوساطة العقارية، بما يسهم في توسيع قاعدة العملاء، وتعزيز مزيا تآزرية حصرية لهم في ظل النمو المتزايد لتسويق العقاري وارتفاع الطلب على التمويل البنكي، كما تأتي هذه الشراكة في إطار استراتيجية البنك العربي الأفريقي الدولي لتعزيز القيمة المقدمة لعملائه من خلال دعم الحلول المصرفية مع الخبرات العقارية المتخصصة. وتتواءم ومبدأ مميّزة تتيح تجربة شراء مباشرة متكاملة.

المصرف المتحد يشارك في «منحة علماء مصر» لدعم الطلاب غير القادرين

والحقوق والفنون، بما يعزز فرص إعداد كوادر مؤهلة تسهم في دفع عجلة التنمية. وفي هذا السياق، صرح طارق فايد، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للمصرف المتحد، أن الشراكة مع المؤسسة التعليمية، وبرامج تطوير المهارات القيادية والابتكارية، بما يخلق بيئة تعليمية محفزة تساعد الطلاب على تحقيق أقصى إمكاناتهم العلمية. هذا، وتستهدف المبادرة عدداً من التخصصات الحيوية التي يحتاجها الاقتصاد الوطني، من بينها الطب والهندسة وعلوم الحاسب والاقتصاد والإعلام والتكنولوجيا والزراعة والتجارة

انطلاقاً من دوره المتنامي في الاستثمار في الإنسان كحد أهم محركات التنمية المستدامة، أعلن المصرف المتحد عن مشاركة في مبادرة «منحة علماء مصر» برعاية البنك المركزي المصري، لدعم الطلاب المتميزين غير القادرين، في خطوة تعكس التزامه الراسخ بفتح آفاق جديدة وتحقيق العدالة التعليمية أمام الطلاب المتفوقين. وتهدف المبادرة الوطنية «منحة علماء مصر» إلى توفير مظلة دعم متكاملة للطلاب المتفوقين غير القادرين، تشمل المساندة التعليمية والبرامج التدريبية وتنمية المهارات الشخصية والمهنية، بما يسهم في إعداد جيل مؤهل علمياً وعملياً

قدرة البنك على تقديم قيمة مضافة تتماشى مع احتياجات السوق. كما تستعمل شركة كولوديل بانكر مصر على توفير خبراتها لخدمة عملاء البنك العربي الأفريقي الدولي من خلال فرق متخصصة لمراد الاستشارات وتقديم الدعم الكامل في مراحل الاستثمار العقاري، وإدارة وتنسيق وتسويق في الخبرات العقارية المتخصصة. وتتواءم ومبدأ مميّزة تتيح تجربة شراء مباشرة متكاملة.

البنك العربي الأفريقي الدولي عن توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية مع شركة كولوديل بانكر مصر، إحدى كبرى شركات الوساطة العقارية، بهدف تقديم حزمة متكاملة من الخدمات للعملاء وتعزيز فرص الاستثمار العقاري في السوق المصري. وقد وقع الاتفاقية كل من دينا زكري، رئيس قطاع التجزئة المصرفية بالبنك العربي الأفريقي الدولي، وكريم زين، الرئيس التنفيذي لشركة كولوديل بانكر مصر، وذلك يوم ٨ أبريل في مقر الرئيسي للبنك، بحضور رجب الصاوي، الرئيس التنفيذي للقطاع التجاري (CCO) بالبنك. جانب عدد من قيادات والمسؤولين من الجانبين. تهدف هذه الشراكة إلى دعم الحلول المصرفية التي يقدمها البنك العربي الأفريقي الدولي مع الخبرات المتخصصة لشركة كولوديل بانكر مصر في مجال الوساطة العقارية، بما يسهم في توسيع قاعدة العملاء، وتعزيز مزيا تآزرية حصرية لهم في ظل النمو المتزايد لتسويق العقاري وارتفاع الطلب على التمويل البنكي، كما تأتي هذه الشراكة في إطار استراتيجية البنك العربي الأفريقي الدولي لتعزيز القيمة المقدمة لعملائه من خلال دعم الحلول المصرفية مع الخبرات العقارية المتخصصة. وتتواءم ومبدأ مميّزة تتيح تجربة شراء مباشرة متكاملة.

خبراء يرصدون ما وراء تطوير الجنيه المعدني وطرح فئة ٢ جنيه

مع زيادة ضخ الكميات المتاحة منها بالأسواق لضمان توافرها، خاصةً بالنطاق ذات الكثافة السكانية والعملات الواسعة المرفعة. وأشار إلى أن هذه الإجراءات تأتي ضمن رؤية متكاملة تستهدف تطوير منظومة العملات المعدنية المسماة بـ «جنيه»، مع الحفاظ الكامل على استمرارية تداول العملات المتاحة دون إلغائها أي منها. وتهدف المبادرة الوطنية «منحة علماء مصر» إلى توفير مظلة دعم متكاملة للطلاب المتفوقين غير القادرين، تشمل المساندة التعليمية والبرامج التدريبية وتنمية المهارات الشخصية والمهنية، بما يسهم في إعداد جيل مؤهل علمياً وعملياً

في خطوة تستهدف مواكبة التطورات الاقتصادية وتحفيظ أعباء العملات اليومية على المواطنين، أعلنت وزارة المالية عن بدء تنفيذ خطة متكاملة لتطوير العملات المعدنية المتداولة في السوق المصرية، تتضمن تحديث بعض الفئات الحالية واستخدام عملة معدنية جديدة من فئة «٢ جنيه»، مع الحفاظ الكامل على استمرارية تداول العملات المتاحة دون إلغائها أي منها. وتهدف المبادرة الوطنية «منحة علماء مصر» إلى توفير مظلة دعم متكاملة للطلاب المتفوقين غير القادرين، تشمل المساندة التعليمية والبرامج التدريبية وتنمية المهارات الشخصية والمهنية، بما يسهم في إعداد جيل مؤهل علمياً وعملياً

من العملة المعدنية بقيمة ٢ جنيه، باعتباره حلاً علمياً لشكلة نقص «الفلكة» في السوق. وأوضح أن نقص العملات المعدنية يرتبط في الغالب بتراجع قيمة الجنيه أو تحركات سعر الصرف، وهو ما يدفع الدولة إلى تقليل الاستدراك بشكل عام، بما في ذلك المواد الخام اللازمة لإنتاج العملات المعدنية.

وأشار إلى أن أزمة الجنيه المعدني لا ترجع إلى سبب واحد، بل إلى عدة عوامل، أبرزها ضعف الجدوى الاقتصادية لإنتاجه محلياً، حيث تعتمد عملية التصنيع على استيراد مكونات العملة من الخارج ثم سكبها داخل مصحلة الخزنة العامة لسك العملة، ما يرفع التكلفة بشكل ملحوظ خاصةً أن تكلفة استيراد المواد الخام اللازمة لإنتاج الجنيه المعدني تصل إلى نحو ١,٢٠ جنيه للعملة الواحدة، في حين أن قيمتها الاسمية أقل، ما يعني أن عملية الإنتاج تحقق خسارة تقدر بنحو ٣٠ قرشاً لكل إنتاج.

إلى ٢٠٢٠٠٠٠٠٠٠ مليار جنيه بنهاية فبراير... معدل التضخم السنوي للتضخم الأساسي إلى 14%

سجلت مؤشرات المركز المالي لـ البنك المركزي المصري استمرارية في التحسن خلال الفترة المنتهية في فبراير ٢٠٢٢... أرباح البنك المركزي المصري تقفز إلى ٢٠٢٠٠٠٠٠٠٠ مليار جنيه بنهاية فبراير ٢٠٢٢

السنة الثامنة عشر • الاحد 12 ابريل 2026 • العدد 837

بعد أن سجل ٤% بنهاية مارس الماضي تحذيرات محلية ودولية من تصاعد الضغوط التضخمية في مصر وسط توقعات باتجاه السياسة النقدية لرفع الفائدة

إذا استمر التصعيد الإقليمي مدفوعاً بثلاثة عوامل، استمرار أسعار النفط قرب ١٠٠٠ دولار وتراجع إيرادات قناة السويس واستمرار الضغط على الجنيه، إما في حالة التدهول فقد تشهد هبوطاً تدريجياً مدعوماً بقوة الاحتياطات وتحسن التفتحات الدولار، مشيراً إلى أن مصر تمتلك أدوات التعافي، لكنها تظل رهينة لعامل خارجي لا تتحكم فيه بالكامل



المركزي: ارتفاع المعدل السنوي للتضخم الأساسي إلى 14% بنهاية مارس << جولدمان ساكس يتوقع رفع الفائدة في مصر 2% خلال مايو ويوليو << «دويتشه بنك» يحذر من استمرار الضغوط التضخمية في مصر وتآكل العائد الحقيقي

تتفاقم انكماش القطاع الخاص غير النفط في مصر خلال مارس الماضي، جراء ضغط على الطب وسطح ارتفاع الأسعار بسبب الصراع الدائر في الشرق الأوسط وسجل مؤشر مديري المشتريات الصادر عن «إيس إن دي في جوليان» المعدل موسميًا ٤٨ نقطة في مارس مقابل ٤٨,٩ نقطة في فبراير، ليخفض أكثر دون مستوى التضخم الفاصل بين النمو والانكماش، وسجل أعلى مستوى منذ عامين تقريباً. أما «دويتشه بنك» فقرأ أن تثبيت البنك المركزي للفائدة لفترة طويلة قد يكون موقفاً مفرطاً في التراخي إذا استمر الضخم تحت الضغط، ما قد يضطر لاحقاً إلى اتخاذ خطوات تشددية أكبر.

تصاعدت الضغوط التضخمية على الاقتصاد المصري بفعل تداعيات حرب إيران، وسط توقعات بنوك استثمار دولية بمزيد من ارتفاع الأسعار خلال الفترة المقبلة، ما قد يدفع البنك المركزي نحو تشديد السياسة النقدية، وفي المقابل، تؤكد الحكومة مواصلة جهودها لكبح التضخم والحفاظ على الاستقرار المالي.

وكان البنك المركزي، قد كشف البنك المركزي المصري عن ارتفاع معدل التضخم الأساسي إلى 1٤% في مارس ٢٠٢٢ مقابل ١٢,٧% في فبراير ٢٠٢٢. وبحسب الإحصاء، بلغ الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين لإجمالي الجمهورية ٢٨٤,٤ نقطة لشهر مارس ٢٠٢٢. وفي هذا الإطار تواصلت الاجتماعات الرئاسية و الحكومية لبحث هذه التداعيات، وعقد الرئيس عبد الفتاح السيسي، اجتماعاً قبل أيام، مع رئيس الحكومة مصطفى مدبولي وحافظ البنك المركزي حسن عبد الله، حيث تم استعراض أداء الاقتصاد، والجهود المبذولة لخفض معدلات التضخم، وزيادة التفتحات الدولار، وتعزيز احتياطات النقد الأجنبي.

وأكد محافظ البنك المركزي المصري، خلال الاجتماع، «تفاوت أمة» من الاحتياطات الأجنبية، تكفي لتأمين الاحتياجات الاستراتيجية من السلع الأساسية ومخدرات الإنتاج، فيما شدد الرئيس على ضرورة مواصلة توفير العملة الأجنبية واستخدام الائتماني، والحفاظ على سعر صرف منبسط. وضمن تداعيات الصراع الإقليمي، تسارع معدل التضخم السنوي في مصر إلى ١٢,٤% في فبراير، قبل اندلاع الصراع في الشرق الأوسط، مقابل ١١,٩% في يناير ٢٠٢٢. ونتيجة للحرب الجارية، رفع «جولمان ستانلي» تقديره لمعدل التضخم في الربع الثاني من العام الجاري من ١٠,٢% ليحوم حول ١٤% و١٦% مدفوعاً بارتفاع أسعار الطاقة وانخفاض قيمة الجنيه.

وتشير تقديرات «دويتشه بنك» إلى صعود معدل التضخم في ١٥% في مارس، وأن يبلغ ذروته في أغسطس عند ١٦,٥%، محذراً من أنه نتيجة لذلك قد يتراجع معدل الفائدة الحقيقي إلى ٢,٥% في حال أبقى البنك المركزي المصري على أسعار الفائدة دون تغيير. بعد أن تراجعت الفائدة الحقيقية إلى ٥% تهيؤ من لربوتها عند ٢,٤% في فبراير من العام الماضي.

ووفق «دويتشه بنك»، سيظل الجنيه المصري تحت الضغط مع تحركات مرتفعة بشكل وثيق بخيار الصراع في المنطقة. فيما تراجع سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي بنحو ١٢% مقارنة بمستواه قبل اندلاع الحرب. وشهدت الفترة الأخيرة تقلبات مرتفعة، إذ تراجع الجنيه بنحو ٢% في بداية الأسبوع، ثم ارتفع بما يزيد عن ٢,٧% قبل أن يعود لتراجع بنحو ١,٧% ليسجل نحو ٥٤,٤ جنيه للدولار للمرة الأولى خلال تعاملات أول الأسبوع الماضي، مقارنة بنحو ٥٧,٩٧ جنيه قبل اندلاع الحرب، قبل أن يظل جزواً من خسائره لتداول حالياً عند ٥٤,٤ للدولار الواحد. ولفت «جولمان ستانلي»، في تقريره إلى أن التزام البنك المركزي بوضع سعر صرف منبسط كان أداة رئيسية لتأمين الصمود والتخفيف من تأثير صدمات الطاقة على الموازنة العامة للبلاد، وفتح المجال أمام العملة في امتصاص الصدمات بدلاً من استنزاف الاحتياطات الأجنبية.

ويعد تقييم مصر الجنيه في السوق الرئاسية، نزه «دويتشه بنك» أنه لا يوجد مؤشرات مقلقة حالياً من السوق الوارئة، بل على العكس، فإن مصر تتقدم في السعر الرسمي، ما يشير إلى عدم وجود فجوة كبيرة. انكماش القطاع الخاص ضمن تداعيات الحرب الدائرة في منطقة الشرق الأوسط، وتضمنت القرارات إلزام كافة البنوك العاملة في الجمهورية مصر العربية بإنشاء إدارة متخصصة في إدارة ومكافحة الاحتيال، على أن تتبع مباشرة رئيس قطاع المخاطر، مع رفع تقاريرها بشكل دوري إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة من خلال قطاع المخاطر.

وأوضح محافظ البنك المركزي أن مسؤوليات إدارة مكافحة الاحتيال تشمل وضع السياسات والضوابط المنظمة، وتنفيذ أعمال الفحص الفني لحالات الاحتيال بتوجيهها الداخلي والخارجي، إلى جانب متابعة كافة الممارسات المترتبة لجميع المنتجات المصرفية والرقمية، والتأكد من سلامة مستندات التحويلات المصرفية وملفات الشركات وكافة أجهزتها، فضلاً عن فحص العملات الإزائية المقلدة. كما حدد الإطار العام لاختصاصات الإدارة الجديدة في عدد من المحاور الرئيسية، في مقدمتها إعداد استراتيجية وسياسة مكافحة الاحتيال واعتمادها من مجلس الإدارة، وإجراء تقييم موضوعي ومستقل لمخاطر الاحتيال المترتبة بإجراءات العمل المختلفة داخل البنك، مع التأكد من فاعلية الضوابط من خلال مراجعة السياسات والإجراءات المطبقة وشملت المهام أيضاً وضع آليات الرقابة والمتابعة المستمرة على العمليات المصرفية، مع التركيز على مكافحة الممارسات الاحتيالية في نظم الدفع الرقمية، من خلال الرقابة المستمرة لمعاملات البطاقات البنكية بمختلف أنواعها، وأنظمة قبول الدفعوات مثل نقاط البيع، والمخاطر الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، وغيرها من الخدمات الرقمية. وأكدت التعليمات ضرورة تلقي اللغات الخاصة بحالات الاحتيال الداخلي والخارجي، وإجراء الفحص الفني لها سواء كانت شائعة أو مكتشفة أثناء العمل، بالتعاون مع الطاعات المعنية، على أن تتولى الإدارة المختصة استكمال الإجراءات وفقاً لنتائج الفحص.

البنك الأهلي المصري يواصل تطبيق خطة متكاملة لترشيد الكهرباء والموارد

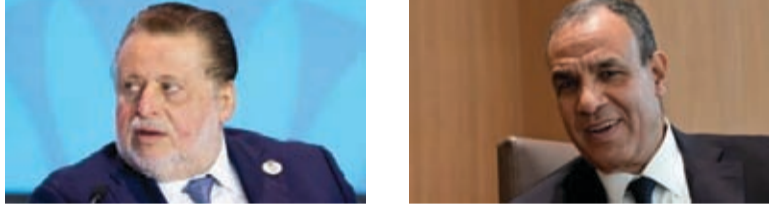


يواصل البنك الأهلي المصري تبني مبادرات متكاملة لترشيد استهلاك الكهرباء والطاقة والموارد، بما يتماشى مع التوجهات الوطنية لدعم الاستدامة البيئية وتحسين جودة حياة المواطن المصري. استراتيجيات البنك للحفاظ على الموارد صرح محمد الأترسي، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، أن هذه المبادرات تأتي ضمن إستراتيجية البنك للمساهمة الفعالة في الحفاظ على الموارد الطبيعية، ودعم خطط الطاقة لترشيد الطاقة، والمشاركة في الجهود الوطنية الرامية إلى خفض معدلات استهلاك الكهرباء، بما يتماشى مع أهداف الاستدامة البيئية خاصة في ظل التغيرات الجيوسياسية الحالية وارتفاع الأسعار العالمية للطاقة.

وأضاف أنه يتم دراسة إمكانية التوسع في استخدام الحلول التكنولوجية الذكية لتعزيز كفاءة استهلاك الطاقة خلال الفترة المقبلة. تطبيق ترشيد الاستهلاك على مستوى الجمهورية فيما أكد يحيى أبو الفتوح، نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، أن البنك مستمر في تطبيق ترشيد الاستهلاك في مختلف مقار ومباني البنك على مستوى الجمهورية، مع متابعة التنفيذ بشكل دوري لضمان تحقيق أهدافها بطريقة فعالة، بما يشمل ترشيد الكهرباء، والوقود والمنازل المستخدمة في تشغيل محطات الكهرباء، مع الإسهام في تحسين جودة الهواء والحفاظ على البيئة.

وأشار أبو الفتوح إلى أن المبادرة تشمل تركيب محطات طاقة شمسية في عدد من المباني والفروع، حيث يعتبر البنك الرائد في تشغيل أكثر من ٤١ فرع بالطاقة الشمسية، إضافة إلى توفير محطة طاقة شمسية أعلى مبنى شارع السبعين الجوهري بطول ٣٠ كيلوات/ساعة، وأخرى في الأريش الإلكتروني بمدينة العاشر من رمضان بطاقة ٥٠٠ كيلوات/ساعة.

تعيينات جديدة لمصر لدى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حسن عبدالله محافظا لدي صندوق النقد و بدر عبدالعاطي للبنك الدولي



نشرت الجريدة الرسمية في عددها رقم ١٣ مكرر (هـ)، الصادر يوم 31 مارس 2026، قراراً جديداً لرئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي رقم 938 لسنة 2026، بشأن تعيينات جديدة لوزير الخارجية ومحافظ البنك المركزي ووزير المالية مندوبين لمصر في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ونصت المادة الأولى من قرار رئيس الوزراء على تعيين وزير الخارجية والتعاون الدولي والمحافظين بالخارج محافظا موناوياً، والمحافظين بالخارج محافظا لجمهورية مصر العربية لدى البنك الدولي، وتعيين وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية محافظاً موناوياً. كما يعين محافظ البنك المركزي محافظاً لجمهورية مصر العربية لدى صندوق النقد الدولي، ويعين وزير المالية محافظاً موناوياً.

بنك مصر يشارك في «اليوم العربي لشمول مالي» ويقدم العديد من المزايا والعروض المجانية

انطلاقاً من حرص بنك مصر على دعم جهود الدولة في تحقيق الشمول المالي، واتساقاً مع رؤية مصر ٢٠٣٠ لتحقيق التنمية المستدامة، قام البنك بتقديم العديد من المزايا والعروض المجانية بمناسبة «اليوم العربي لشمول مالي» تحت رعاية البنك المركزي المصري. ويرتبط ذلك أيضاً من البنك بأهمية تحقيق الشمول المالي لتمكين كافة شرائح المجتمع من الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية التي تلبي احتياجاتهم المختلفة، ومنها حسابات التوفير، والحسابات الجارية، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والتحويل، والائتمان. ويحرص البنك على توفير العديد من المزايا والعروض المجانية التي تقدم كافة الخدمات المصرفية، وإمكانية الحصول على بطاقة ميزة مدفوعة مقدما يمكنه من مصاريف الإصدار، ويمكن للعملاء من ١٥ سنة إلى ٢١ سنة فتح الحسابات مجاناً، وإصدار بطاقة ميزة للخصم الفوري مجاناً للحسابات، وإمكانية الحصول على بطاقة ميزة مدفوعة مقدما يمكنه من مصاريف الإصدار، ويمكن للعملاء من ١٥ سنة إلى ٢١ سنة فتح الحسابات مجاناً، وإصدار بطاقة ميزة للخصم الفوري مجاناً للحسابات، وإمكانية الحصول على بطاقة ميزة مدفوعة مقدما يمكنه من مصاريف الإصدار، ويمكن للعملاء من ١٥ سنة إلى ٢١ سنة فتح الحسابات مجاناً.

انفاسة مصرفية وادارات متخصصة لتجيب عملاء البنوك عمليات الاحتيال الإلكتروني البنك المركزي يلزم البنوك بإنشاء إدارة متخصصة لمكافحة الاحتيال

الرباط يتم تسريب بيانات العميل كاملة. ولفت إلى ظهور أنماط جديدة من الاحتيال عبر تطبيقات المحادثات مثل «واتس أب»، عبر أرقام مخترقة لأحد الأرقام أو الأصدقاء. طلب تحويل أموال بشكل فوري أو إرسال صورة البطاقة البنكية، بجانب ادعاء تقديم المساعدة لأصحاب المعاشات لتسهيل صرف المعاش، بهدف الاستيلاء على بطاقتهم وسحب أموالهم.

هشام عز العرب: تزايد حملات الاحتيال الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والتي تستهدف عملاء البنوك خبراء: أبرز ممارسات وأحدث أشكال الاحتيال ما يعرف بأساليب الهندسة الاجتماعية

ممارسات احتيالية، سواء من العملاء أو الموظفين أو الموردين، وفق ضوابط تضمن فقه البيانات وحماية الإراج، مع فحص تلك القوائم قبل تنفيذ أي معاملات أو إجراءات تشغيلية. كما كتفت التعليمات على أهمية التنسيق بين إدارة مكافحة الاحتيال وكافة الإدارات المعنية داخل البنك، مثل הרبعة الداخلية، والرقابة الداخلية، والائتمار، وحماية حقوق العملاء، وأمن المعلومات، والإدارة القانونية، والوارد البشرية. وفي إطار تعزيز الوعي، الزمت التعليمات البنوك والحصر مع ارتفاع الضغط قرب ٩٨ دولاراً وهو مستوى كافٍ لرفع فواتير المستوراد مباشرة، بالإضافة إلى صعود أسعار الدولار إلى مستويات ٥٣ جنيهاً حالياً، وانتقال عدوى التقلب إلى أسعار السلع الأساسية.

وأوضح هشام عز العرب، رئيس قطاع المخاطر، أن تزايد حملات الاحتيال الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والتي تستهدف عملاء البنوك من خلال صفحات وإعلانات ورسائل مزيفة تعرض جوانب وهمية بهدف سرقة البيانات خدمات مصرفية، وأكد أن هذه الحملات تعتمد على اتصال صفة البنوك المصرفية، لجذب العملاء، ودفهم إلى الضغط على روابط تحمل اسم البنك بشكل غير رسمي، وعدم مشاركة رموز التحقق (OTP) من أي بيانات شخصية مع أي جهة، مهما كانت طبيعة الرسالة. وشدد على ضرورة توخي الحذر عند تلقي رسائل أو مكالمات مشبوهة، مع أهمية التواصل الفوري مع البنك عبر الخط الساخن ١٩٨٤٧ للإبلاغ عن أي محاولة احتيال.

ويأتي الفيدويو الذي نشر عبر منصات مجلس الوزراء، على مواقع التواصل الاجتماعي، ضمن حملة توعوية تستهدف رفع مستوى الثقافة الرقمية لدى المواطنين، وتعرفهم بأساليب المستهدفة لجراسم الاحتيال الإلكتروني، مع تقديم إرشادات عملية لتساعد على تأمين بياناتهم الشخصية ومالية. وقال مصطفى خضرم مدير عام الإدارة المركزية لمكافحة الاحتيال والجرائم المالية بالبنك المركزي المصري، أن من أبرز ممارسات وأحدث أشكال الاحتيال ما يُعرف بأساليب الهندسة الاجتماعية. ومن أمثلتها تلقي العميل اتصالاً هاتفياً من أحد المختلين دعوى تحديث بيانات حسابه المصرفي، أو رسالة نصية (SMS) تحتوي على رابط مزيف لاستلام شحنة معلقة. وذكر «خضرم»، أن صسور الاحتيال تشمل استقبال رسائل وهمية منسوبة للبنك تتضمن روابط مزيفة بدعوى الاستفادة من نقاط التوقيع الرقمي، بدوره، قال وليد عادل، الخبير المصرفي، إن قرار البنك المركزي بإصدار البنوك بإنشاء إدارات مستقلة لمكافحة الاحتيال يأتي في توقيت توافقت بالتزامن مع التوسع الكبير في الخدمات المصرفية الرقمية وزيادة الاعتماد على المعاملات الإلكترونية، والتوقيع الرقمي، بدوره، قال وليد عادل، الخبير المصرفي، إن قرار البنك المركزي

شيماء مرسي

شيماء مرسي

